

Distr.  
GENERAL

S/1999/294  
17 March 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن  
١٢١٦ (١٩٩٨) بشأن الحالة في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢١٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي طلب إلي المجلس بموجبه أن أبقيه على علم بصورة منتظمة بالحالة في غينيا - بيساو، وأن أقدم إليه تقريراً بحلول ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩ عن تنفيذ اتفاق أبوجا (S/1998/1028، المرفق) بما في ذلك تنفيذ القوة الفاصلة التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لولايتها.

٢ - وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران برنرغاست، إفادة إعلامية إلى المجلس في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ عن الحالة العامة في غينيا - بيساو. ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على المعلومات التي طلبها المجلس تحديداً عن تنفيذ اتفاق أبوجا، الذي يستهدف إعادة السلام إلى غينيا - بيساو.

ثانياً - اتفاق أبوجا

٣ - يذكر أعضاء المجلس أنه بموجب أحكام اتفاق أبوجا الموقع في أبوجا، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اتفق طرفا النزاع في غينيا - بيساو، أي حكومة الرئيس جواو برناردو فييرا والمجلس العسكري المنصّب ذاتياً في ذلك البلد، على ما يلي:

(أ) التأكيد من جديد على اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في برييا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨:

(ب) انسحاب القوات الأجنبية الكامل من غينيا - بيساو، على أن يتم هذا الانسحاب في وقت متزامن مع نشر القوة الفاصلة التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ستحل محل القوات المنسحبة؛

(ج) تكفل القوة الفاصلة التابعة لفريق المراقبين العسكريين إقرار الأمن على خط الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال، وتفصل بين الطرفين المتحاربين، وتضمن حرية الحركة لمنظمات ووكالات المساعدة الإنسانية لتصل إلى السكان المدنيين المتضررين، ويتعين فتح مطار أوزالدو فييرا الدولي والميناء البحري فوراً؛

(د) تنصيب حكومة وحدة وطنية فوراً تضم ضمن أعضائها، ممثلين للمجلس السياسي العسكري المنصّب ذاتياً، وفقاً للاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بالفعل؛

(هـ) إجراء انتخابات عامة وانتخابات رئاسية في موعد لا يتجاوز نهاية شهر آذار/ مارس ١٩٩٩؛ ويتولى مراقبة هذه الانتخابات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمجتمع الدولي.

٤ - واتفاق أبوجا هو أول إطار رسمي يلتزم به شخصياً كل من قائدي القوتين المتحاربتين سابقاً، أي الرئيس فييرا والجنرال أنسوماني مين. وشهد على ذلك الاتفاق ووقع عليه زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى جانب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إبراهيم فال. واعتبر أن توقيع ذلك الاتفاق يثبت استعداد كلا الجانبين للشروع في العمل سوياً من أجل إعادة السلام والحياة الطبيعية إلى البلد.

٥ - وعملاً على تنفيذ اتفاق أبوجا على نحو فعال ومنضبط التوقيت، طلبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من المجتمع الدولي تزويدها بالدعم السوقي وغيره من أشكال الدعم المادي. وحينما التقت، في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بوفد وزاري من الجماعة الاقتصادية بشأن مسائل غينيا - بيساو، كرر الوفد الإعراب عن حاجة الجماعة إلى الدعم السوقي والمالي من أجل الشروع على وجه السرعة في نشر القوة الفاصلة التابعة لفريق المراقبين العسكريين، التي تمثل الأداة الرئيسية للدعم العملي لتنفيذ الاتفاق على أرض الواقع. وأكد الوفد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية وطلب إليّ تعيين ممثل في ذلك البلد.

### ثالثاً - تنفيذ اتفاق أبوجا

#### ألف - الجوانب السياسية

#### تنصيب حكومة الوحدة الوطنية

٦ - عقب إبرام الاتفاق بين الرئيس فييرا والجنرال مين، في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، عُين فرانشيسكو فادول رئيساً للوزراء لقيادة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الجديدة التي يقضي الاتفاق بإنشائها. ومن أجل معالجة المسائل المتصلة بتكوين الحكومة وتشكيلها، اجتمع الرئيس فييرا والجنرال مين، بدعوة من الرئيس غناسينغي إيادىما، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في لومي، ووقعا في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بروتوكولاً إضافياً لاتفاق أبوجا بشأن هذا الموضوع.

٧ - وتم بعد ذلك، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وفقا للصيغة المحددة في البروتوكول الإضافي المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، تعيين أعضاء الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. وخمسة من وزراء تلك الحكومة (بمن فيهم وزير الخارجية) وثلاثة من وزراء الدولة فيها رشحهم الرئيس فييرا، بينما رشح المجلس العسكري المنصّب ذاتيا ثلاثة من الوزراء (بمن فيهم وزير الدفاع والإدارة الداخلية) وأربعة وزراء للدولة. وعلى الرغم من إعلان أن الحكومة الجديدة ستقسم اليمين في ٢٢ كانون الثاني/يناير، فإن رئيس الوزراء فادول نُقل عنه أنه أعلن أن الحكومة لن تبدأ عملها إلا بعد أن تغادر القوات الأجنبية التي دعاها الرئيس فييرا غينيا - بيساو. وحدث مزيد من التأخير في تنصيب الحكومة من جراء الاستئناف المفاجئ للقتال في ٣١ كانون الثاني/يناير.

٨ - وعقب استئناف القتال، شرع الرئيس إيادима في بذل جهود مكثفة للتوصل إلى وقف إطلاق النار وأوفد مبعوثين إلى بيساو حملا معها مشروع اتفاق لوقف إطلاق النار، ووقع عليه الرئيس فييرا والجنرال مين في ٣ شباط/فبراير. وفي ١٧ شباط/فبراير، اجتمع الزعيمان مع الرئيس إيادима في لومي واتفقا على إعادة تنشيط تنفيذ اتفاقات أبوجا. وتحقيقا لذلك، تعهد الرئيس فييرا والجنرال مين رسميا، كما يتضح في البيان الختامي الصادر عقب اجتماعهما، ألا يلجأ مرة أخرى أبدا إلى استخدام السلاح واتفقا على تنصيب حكومة الوحدة الوطنية في أقرب وقت ممكن.

٩ - وتم بعد ذلك، في ٢٠ شباط/فبراير، تنصيب حكومة الوحدة الوطنية رسميا في بيساو في احتفال رأسه الرئيس فييرا بحضور الجنرال مين، وحضره أيضا مسؤولون كبار من غينيا - بيساو ومن الخارج، بمن فيهم رئيس وزراء توغو، الذي مثل الرئيس إيادима.

١٠ - ويشكل تولي حكومة الوحدة الوطنية الجديدة مقاليد السلطة خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام. غير أن أداء الحكومة لمهامها على الوجه الفعال صادف عددا من العقبات، بما في ذلك الافتقار إلى ما يكفي من المرافق والموظفين والموارد الأخرى، حيث أن القتال تسبب في تدمير كثير من مباني الحكومة ومنشآتها وأدى بالموظفين المدنيين وغيرهم من الكوادر الفنية إلى التماس الملجأ في بلدان أخرى. كما أن تعطل النظام الاقتصادي والنقدي في البلد والافتقار إلى الأموال التشغيلية، بالإضافة إلى الارتضاع الملموس في مستوى عدم الثقة بين الجانبين يعرقل عمل هذه الحكومة الجديدة المشكلة تشكيلا خاصا، وهي تحاول أداء مهمتها على نحو مترابط كفريق.

## باء - الجوانب العسكرية والأمنية

### نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وانسحاب القوات الأجنبية

١١ - على الرغم من ضخامة الصعوبات السوقية والمالية وغيرها، تم خلال الفترة الممتدة بين ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ و ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ نشر وحدة متقدمة من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مؤلفة من ١١٠ جنود توغوليين في غينيا - بيساو. وتم في ٤ شباط/فبراير نشر وحدة أخرى قوامها ٣٠٠ جندي. ويبلغ قوام القوة الفاصلة التابعة لفريق المراقبين العسكريين حاليا ٦٠٠ جندي، وتتكون من وحدات من بنين وتوغو وغامبيا والنيجر. وأعلنت مالي مؤخرا عزمها على إرسال وحدة قوامها ١٢٥ جنديا.

١٢ - ومع وصول القوات التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدأ انسحاب القوات الأجنبية، ويتوقع أن يتم رحيلها عن البلد خلال الأيام المقبلة.

١٣ - وقد أقام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقر عملياته وقيادته في بيساو، ويتخذ مركزا لإرسال قواته لأغراض العمليات إلى المناطق الأخرى من البلد. ونتيجة للافتقار إلى معدات الاتصال المناسبة، تعتمد القوات العاملة في أجزاء البلد الأخرى إلى العودة عادة في اليوم نفسه إلى بيساو لتقليل خطر قطع سبل اتصالها بمقر القوة. وبغية تعزيز أنشطة الدورية والاستطلاع التي تضطلع بها قوات فريق المراقبين العسكريين في بيساو وسائر أنحاء البلد، أبدى فريق المراقبين العسكريين حاجته بوجه خاص إلى مركبات من الطراز ذي الدفع بالعجلات الأربع ومعدات للاتصال عن طريق الساتل إنمارسات ومعدات متنقلة للاتصال اللاسلكي.

١٤ - ووفقا لما يقضي به اتفاق أبوجا، تقوم قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتوفير الأمن في الميناء البحري، الذي فتح من جديد، وفي المطار الدولي، الذي فتح من جديد أيضا للرحلات الجوية الإنسانية، ولكنه ليس مفتوحا بعد لحركة الطيران التجاري. وتوفر القوات الأمن أيضا للرئيس ورئيس الوزراء وتوفر الحراسة المرافقة لممثلي الجانبين في الاجتماعات وغيرها من الأحداث، وبخاصة في بيساو. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى تشرذ حوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في جميع أنحاء البلد، فإن قوات الفريق تساعد على كفاءة وصول الوكالات الإنسانية إلى الجماعات السكانية المتضررة.

١٥ - ولم يبدأ بعد نشر قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على خط الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال. ويعزو فريق المراقبين هذا الوضع إلى الافتقار إلى العدد اللازم من الجنود وأفاد بأن هذه المهمة، المطلوبة تحديدا بموجب اتفاقات أبوجا، ستستلزم مزيدا من القوات. وقد ظهرت آراء متباينة فيما بين السلطات في غينيا - بيساو بشأن هذه المسألة. فالرئيس

ومؤيدوه ينادون بالحاجة إلى قوات جديدة، في حين أن رئيس الوزراء وممثلي المجلس العسكري يرون أنه قد أحرز تقدم كاف في عملية السلام يجعل وصول مزيد من القوات أمرا لا داعي له.

١٦ - وعقب الاتفاق الذي أبرم بين الرئيس فييرا والجنرال مين في لوما في ١٧ شباط/فبراير، والذي كررا فيه "تأكيد ضرورة أن يشرع طرفا النزاع في عملية نزع السلاح وتجميع القوات"، شرع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الاضطلاع بمهمة نزع سلاح قوات الجانبين المتحاربين سابقا. وبغية تنسيق عملية نزع السلاح، أنشئت في بيساو لجنة خاصة، شملت ممثلين لفريق المراقبين العسكريين وللقوات الموالية للرئيس فييرا ولقوات المجلس العسكري المنصب ذاتيا. ويفيد فريق المراقبين العسكريين أنه قد استعاد جميع الأسلحة الثقيلة من جميع أنحاء البلد وأن هذه الأسلحة توجد حاليا في حوزته، مخزونة في مستودعات في مواقع مختلفة وتقوم على حراستها قوات فريق المراقبين العسكريين. ويفيد فريق المراقبين العسكريين كذلك بأن عملية جمع الأسلحة الصغيرة والخفيفة قد تمت أيضا في العاصمة ويجري حاليا تمديدتها إلى مواقع أخرى. وتخزن هذه الأسلحة في حاويات، يوجد مفتاح لكل منها مع كل طرف من الأطراف الثلاثة الممثلة في اللجنة المشتركة. ومن المسلم به على نطاق واسع أن عملية جمع الأسلحة الصغيرة والخفيفة من المرجح أن تكون أكثر عسرا، نظرا إلى ما يذكر من أن البلد مغمور بالأسلحة.

١٧ - وشرع فريق المراقبين العسكريين أيضا في تنفيذ برنامج لإزالة الألغام بالتعاون مع الطرفين المتحاربين سابقا. وكخطوة أولى في هذا البرنامج، بدأ الفريق، بناء على المعلومات المقدمة من الجانبين تعيين المناطق الملوغمة ووسمها. وستتطلب الإجراءات التالية في مجال إزالة الألغام من مواقع الألغام المحددة توافر المعدات والموارد الأخرى المناسبة وخبرات فنية ليست متوفرة حاليا.

١٨ - ومن المتوقع أن يتم في غضون فترة وجيزة توقيع اتفاق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغينيا - بيساو يحدد عمليات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة وتكوينه ومركزه في إقليم غينيا - بيساو، وذلك من قبل الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية، لانسانا كوياتي، وممثلي الرئيس فييرا والمجلس العسكري المنصب ذاتيا.

١٩ - وعملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٢١٦ (١٩٩٨)، يوجد قيد الإعداد حاليا تقرير من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن نشر وعمل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، وسيحال إلى المجلس فور وروده.

#### جيم - الجوانب الانتخابية

٢٠ - وفقا للمبين في الفقرة ٣ (هـ) أعلاه، يقضي اتفاق أبوجا بإجراء الانتخابات في موعد "لا يتجاوز نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٩". ومن الواضح حاليا استحالة الوفاء بهذا الموعد النهائي، ويعزى هذا في

معظمه إلى تراكم التأخيرات في تنفيذ اتفاقات السلام. بيد أن من المهم لإنجاز عملية السلام إنجازا ناجحا تحديد موعد جديد لهذه المهمة الحاسمة.

٢١ - وتحديد موعد جديد للانتخابات أمر مهم أيضا بالنظر إلى دلائل عدم التيقن الدستوري الذي بدأ يكتنف التفسيرات المختلفة لمدة ولاية رئيس الجمهورية وولاية الجمعية الوطنية. ووفقا للدستور، كان ينبغي أن تنقضي ولاية الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ١٩٩٨، وهي فترة توافقت مع نشوب الانتفاضة العسكرية في البلد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اجتمعت الجمعية ووافقت على مشروع قانون لتمديد ولايتها، وهو إجراء منصوص عليه في الدستور. بيد أن الرئيس لم يصدر القانون، على النحو المطلوب، وإن كان لم يمارس رسميا حق نقضه. ومن ناحية أخرى، من المقرر أن تنقضي فترة ولاية الرئيس في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وإجراء انتخابات بعد ذلك التاريخ يمكن أن يشير مشكلة بشأن تمديد ولايته. وهذه مسألة يلزم معالجتها بروح تتسم بالانفتاح وحسن النية والاستعداد لقبول الحلول التوفيقية.

٢٢ - وقد أعربت مختلف الأطراف المعنية في غينيا - بيساو، بما في ذلك ممثلو الطرفين الموقعين على اتفاق أبوجا، للبعثات التي أوفدها الأمم المتحدة في الأونة الأخيرة، بما فيها بعثة أوفدها إدارة الشؤون السياسية إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٦ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩، عن رغبتها الأكيدة في إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. بيد أن وجهات النظر تتباين بشأن الموعد الذي ينبغي إجراء الانتخابات فيه. وتشمل أهم العوامل التي استشهد بها في إقامة الحجج المؤيدة والمعارضة للتواريخ المختلفة، بدء موسم الأمطار بحلول الفترة تموز/يوليه - آب/أغسطس، واستصواب التأكد من إعادة توطين المشردين داخليا وكذلك إعادة اللاجئين (بمن فيهم على وجه الخصوص الموظفون المدنيون)، ورحيل القوات الأجنبية، وإعادة توحيد/ إعادة تنظيم القوات المسلحة، وإتمام نزع السلاح والتجريد من السلاح، وتسريح الأفراد العسكريين الزائدين عن الحاجة وإعادة توطينهم.

٢٣ - وقد خاطبني كل من الرئيس فييرا ورئيس الوزراء فادول كتابة في الفترة الأخيرة طلبا لمساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية. وقد طلبا على وجه التحديد تنسيق جميع المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي، وتوفير المساعدة التقنية للسلطات الانتخابية، وتنسيق المراقبة الدولية لعمليات الاقتراع. وكخطوة أولى في التمهيد للنظر في الدعم الممكن تقديمه من الأمم المتحدة، أدرجت موضوع توفير مسؤول انتخابي في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام المقرر إقامته في بيساو. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا وضع ترتيبات بين مكتب تنسيق الشؤون الانتخابية في الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعيين الاحتياجات المحددة التي ينبغي تلبيتها عن طريق المساعدة التقنية.

### رابعاً - مكتب دعم بناء السلام

٢٤ - في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٩، وافق مجلس الأمن على المقترح الذي قدمته لإنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يرأسه ممثل للأمين العام (S/1999/233). وفيما بعد، قامت بعثة صغيرة من إدارة الشؤون السياسية بزيارة بيساو في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/ مارس ١٩٩٩. وكان الغرض من هذه البعثة هو تقييم الحالة على أرض الواقع وتحديد الاحتياجات السوقية والاحتياجات الأخرى اللازمة لإنشاء المكتب الجديد وتشغيله. وأبدت جميع الأطراف الفاعلة السياسية ترحيبها بقرار تعيين ممثل للأمين العام. وسأبلغ المجلس قريباً باسم الشخص الذي سيكون ممثلي في غينيا - بيساو. وقد أصدرت تعليمات إلى إدارة الشؤون السياسية والوحدات الأخرى المعنية في الأمانة العامة ببذل كل ما في وسعها لكفالة نشر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في أقرب وقت ممكن.

٢٥ - ومما يذكر أن إحدى المهام الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو في بيئة ما بعد انتهاء النزاع التي سيعمل فيها هي "توفير الإطار السياسي والقيادة السياسية لإضفاء الانسجام وتحقيق التكامل بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في البلد، ولا سيما خلال الفترة الانتقالية المفضية إلى إجراء الانتخابات العامة والرئاسية" (انظر S/1999/232). وفي هذا الصدد، اعتزم أن أحاطب كتابة جميع رؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها وصناديقها، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، طالبا إليهم بإيلاء دعمهم للمكتب ولممثلي. وبدون هذا الدعم، لا يمكن أن تتحقق الاستجابة الكلية لحالات ما بعد انتهاء النزاع، التي دعوت إليها في تقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318). واتباعاً لهذا النهج المتكامل، ستعمل المنسقة المقيمة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مهام ولايتها، بوصفها نائبة لممثل الأمين العام.

٢٦ - ومن المهام الأساسية الأخرى لمكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو القيام، بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية، بتيسير تنفيذ اتفاق أبوجا. وبغية كفالة أداء هذه المهمة على الوجه الفعال، سيتعاون ممثلي مع دول المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأطراف الفاعلة الأخرى داخل المنطقة وخارجها.

### خامساً - ملاحظات

٢٧ - ولا تزال حالة ما بعد النزاع في غينيا - بيساو هشة، فالالاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية ومؤسسات الدولة جميعها في حاجة إلى إعادة بنائها من البداية. وشعب غينيا - بيساو في حاجة إلى سلام دائم لكي يولي الاهتمام لسبل معيشته المحطمة.

٢٨ - ولذلك فإنني آمل بقوة أن تقوم الأطراف بترجمة الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق أبوجا إلى تدابير محددة. وتعد الإجراءات الهامة التي قامت باتخاذها حتى الآن صوب تنفيذ هذا الاتفاق بمثابة

خطوات في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على الجهود التي بذلها كل من الزعماء في المنطقة وأعضاء المجتمع المدني داخل غينيا - بيساو لما قدموه من دعم لا يكل أثناء الأزمة وبعدها. وأود، على وجه الخصوص، أن أثنى على الرئيس إيادىما، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما قام به من إجراءات في الوقت المناسب، ولقيادته التي مكنت الأطراف من حل خلافاتها سلمياً ومن العمل معاً بروح من المصالحة الوطنية. وإنني أشعر بالتشجيع لما تعهد به كل من الرئيس فييرا والجنرال مين، في حضور رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعدم اللجوء إلى السلاح مرة أخرى على الإطلاق. وإنني واثق من أن هذه الروح القائمة على التوفيق والمصالحة ستهدى خطاهما في محاولتهما للتوفيق بين اختلافهما في الرأي بشأن موعد الانتخابات العامة والرئاسية المقبلة. والأمم المتحدة على استعداد لدعم جهودهما. وإنني على ثقة من أن "فريق أصدقاء غينيا - بيساو"، الذي أنشئ مؤخراً في نيويورك برئاسة غامبيا، سوف يفعل نفس الشيء.

٢٩ - ومما تجدر الإشارة إليه بوجه خاص ما أبدته القوات التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تفان وشجاعة واقتدار في الاضطلاع بالولاية المنوطة بها بموجب اتفاق أبوجا. وإنني أود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي أتاحت نشر قوات الفريق في غينيا - بيساو، وأشجعها وغيرها من الدول الأعضاء على تقديم المساهمات في الوقت المناسب إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ في الشهر الماضي لدعم هذا الفريق.

-----